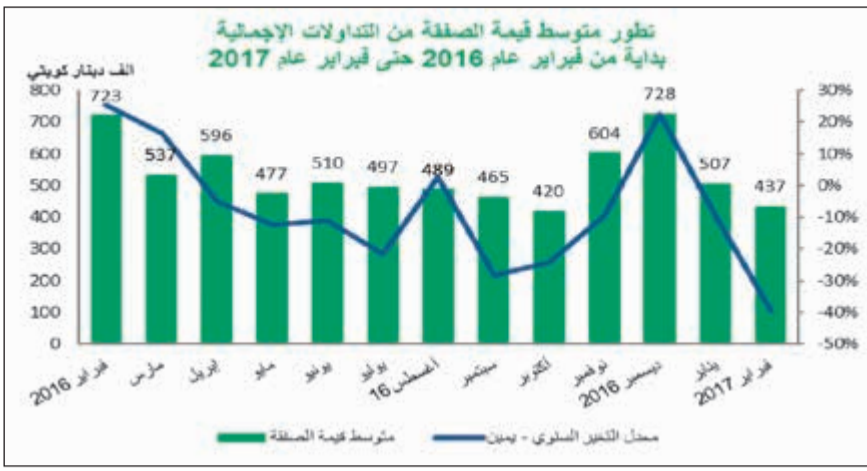


تراجع أداءه في فبراير الماضي رغم استقرار الأسعار «الوطني»: العقار لم يستغل انتعاشة البورصة وشهد بداية بطيئة في 2017

165 مليون دينار إجمالي التداولات.. و14% انخفاض في قيمة الصفقة
«بيتك»: 39% تراجع سنوي لتداولات فبراير العقارية



قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك»: إن قيمة التداولات العقارية في فبراير 2017 تراجعت بنسبة 16% عن الشهر السابق، ربما للترافق مع عطلة الأعياد الوطنية ومحدودية أيام التعامل، مدفوعة بانخفاض شهري لجميع القطاعات العقارية باستثناء القطاع السكني الذي شهد تحسناً في فبراير، وبالتالي تراجعت قيمة التداولات فيه بنسبة كبيرة وصلت إلى 39% على أساس سنوي.

على أساس سنوي، ويبدو ذلك في انخفاض متوسط قيمة الصفقة من العقار التجاري بنسبة قدرها 49% على أساس سنوي.

العقارات التجارية خلال فبراير في نحو 6 صفقات في محافظة الأحمدية قيمتها 19,6 مليون دينار منها نحو 2,5 مليون دينار في منطقة الفحيحيل وحوالي 17 مليون دينار في منطقة صباح الأحمد البحرية.

تركز تداولات «التجاري» في 6 صفقات بقيمة 19 مليون دينار

بلغت قيمة التداولات العقارية 165,6 مليون دينار في فبراير 2017 منخفضة بنسبة قدرها 16% مقارنة بالشهر السابق له، ويلاحظ تحسن الانخفاض الشهري في فبراير بشكل كبير مقارنة مع التراجع الشهري الذي شهدته القطاعات العقارية في يناير وأقرب من 35%، ومازالت معدلات التغير الشهري لقيمة التداولات تسير بشكل متذبذب، وعلى أساس سنوي انخفضت قيمة التداولات بنسبة كبيرة في فبراير 2017 وصلت إلى 39% مقارنة مع فبراير 2016.

واستقرت قيمة تداولات القطاع السكني في فبراير عن قيمتها في نفس الشهر من 2016، وعلى الرغم من ذلك تراجع متوسط قيمة الصفقة في القطاع السكني بنسبة 1%، أما العقارات الاستثمارية فقد تراجعت قيمتها في فبراير بنسبة 40% على أساس سنوي وانعكس ذلك على متوسط قيمة صفقة العقار الاستثماري الذي تراجع بنسبة 45%، وانخفضت قيمة التداولات العقارية التجارية بنسبة كبيرة قدرها 74% في فبراير مقارنة مع فبراير 2016.

وقد شهدت أسعار العقار السكني ثباتاً بنذر بتراجع نشاط القطاع، فقد استقر مؤشر بنك الكويت الوطني لأسعار المنازل السكنية عند 152,4 مرتفعاً بواقع نقطة واحدة خلال الشهر. وقد ظل المؤشر عند مستوى 151-152 نقاط خلال السبعة أشهر الأخيرة بينما تراجع بواقع 14,6% على أساس سنوي. وشهد مؤشر أسعار الأراضي السكنية ثباتاً في فبراير عند 182,1. إذ ظل هذا المؤشر الذي تراجع بواقع 5,8% على أساس سنوي مستقراً نسبياً لعشرة أشهر. وظلت المبيعات في قطاع العقار الاستثماري ضعيفة إثر تراجع المبيعات الاستثمارية الكبيرة وذلك على الرغم من تسارع النشاط في القطاع. فقد بلغ إجمالي المبيعات 54,9 ملايين دينار متراجعة بواقع 18% خلال الشهر وظلت متذبذبة بواقع 40% خلال العام.

وأضاف تقرير «بيتك» أن متوسط قيمة الصفقة العقارية في فبراير انخفض بنسبة 14% مقارنة مع يناير 2017، وارتفع متوسط قيمة الصفقة في قطاعين عقارين هما السكني والتجاري بنسبة 5% و25% على الترتيب. فيما انخفض متوسط قيمة الصفقة في القطاع الاستثماري بنسبة 20% على أساس شهري، وعلى أساس سنوي تراجع متوسط قيمة الصفقة العقارية مصحوباً بتراجع قيمة الصفقة في القطاعات العقارية السكني والاستثماري والتجاري. وقد انخفضت سيولة القطاع العقاري تأثراً بانخفاض عدد الصفقات المتداولة في أغلب القطاعات العقارية، فقد تراجع عددها في القطاع السكني بنسبة 2,3% وفي التجاري بنسبة كبيرة وصلت إلى 46,2%. فيما ارتفع عدد الصفقات في القطاع الاستثماري بنسبة 3,4%، وركزت تداولات



شكلت تلك المناطق الثلاثة اهتماماً بالغا للمشتريين على مدى أكثر من خمس سنوات. ومن الممكن أن يعزى التباطؤ في قطاع العقار السكني إلى ارتفاع وتيرة التوزيعات الحكومية للوحدات السكنية على مدى العامين الماضيين. وعلى الرغم من أن التوقعات تشير إلى تباطؤ وتيرة التوزيعات لتصل إلى 4,770 قسيمة سكنية في السنة المالية 2017-2018 إلا أن الهيئة أعلنت مؤخراً عن اعترافها لاستكمال توزيع 60 ألف قسيمة وحدة سكنية بحلول العام 2019، وسيكون لقرار كهذا أثر على نشاط قطاع العقار بالرغم من أنه لا يزال مجرد قرار على ورق وبالرغم من

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني: إن قطاع العقار في الكويت شهد بداية بطيئة خلال مطلع العام 2017 مع تراجع أداء القطاع في فبراير رغم استقرار الأسعار. ولم يساهم الانتعاش الذي استمر في سوق الأوراق المالية منذ ديسمبر 2016 في التخفيف من هذا التراجع. ورغم ذلك فقد استطاعت أسعار العقار أن تحقق استقراراً في قطاعي العقار السكني والاستثماري. وشهدت المبيعات في فبراير تراجعاً غير اعتيادي لتستقر عند مستوى أقل من متوسطها الشهري للعام 2016. وتراجعت قيمة المبيعات إلى 155 مليون دينار متراجعة عن مستواها للعام الماضي بواقع 40% إثر تباطؤ ملحوظ في قطاعي العقار التجاري والاستثماري. وقد جاء هذا التراجع على الرغم من التسارع الطفيف الذي شهدته الصفقات وذلك بواقع 3% على أساس سنوي. في المقابل شهد قطاع العقار السكني ثباتاً أكبر من حيث النشاط لتقرب مبيعاته من متوسطها الشهري للعام 2016. فقد بلغ إجمالي المبيعات في فبراير 77,1 مليون دينار من 227 صفقة، وارتفعت المبيعات والصفقات على السواء قليلاً عند 1% و3% على التوالي. وشكلت الأراضي ثلث المبيعات في القطاع على معظمها في مدينة صباح الأحمد البحرية والفينيطيس وأبو فطيرة. إذ

العقار السكني أكثر من 77 مليون مبيعات دينار 55 مليون دينار مبيعات «الاستثماري» بتراجع شهري 18%

بإتي تفاصيل التقرير على موقع «الأنباء» الإلكتروني

بإتي تفاصيل التقرير على موقع «الأنباء» الإلكتروني

المستشار الكويتي
د. عبدالله فهد العبد الجادر
مستشار تنظيم وإدارة



تأثير انخفاض الدينار مقابل الدولار

سعر صرف الدولار عام 2008 كان 264 فلساً ووصل في 1 أبريل 2017 إلى 305 فلس، وهذا يعني أن الدينار خسر في حدود 74% من قيمته أمام الدولار، وتعود نسبة التذبذب في سعر صرف الدينار مقابل الدولار بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار النفط إلى المستويات الحالية من أعلى مستوى لها عند 150 دولاراً وحتى وصلت لأدنى من 50 دولاراً للبرميل. ومعلوم أن سعر الدولار يتناسب عكسياً مع أسعار النفط، أي كلما ارتفع سعر النفط هبط الدولار أمام الدينار والعكس. كما أن سعر الدولار يشهد ارتفاعاً على مستوى عالمي مقابل عملات أخرى، وبالتالي انخفاض سعر صرف الدينار يأتي في إطار طبيعي ووفق معطيات ومؤشرات اقتصادية بحتة.

في ظل انخفاض سعر الدينار والتضخم، هل اتخذت الحكومة التدابير اللازمة لدعم المواد الغذائية الأساسية والرقابة على عدم ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وخاصة أننا مقبلون على شهر رمضان الكريم؟ وهل ستراعي الحكومة ذلك في بدل غلاء المعيشة؟ يعني سلة مشترياتك قبل انخفاض سعر الدينار 50 ديناراً والأن 70 ديناراً لنفس السلة، وخاصة أنه ليس هناك أي زيادة في الراتب؟ كما أن الاستثمار بالدولار أصبح مكلفاً للمستثمرين الصغار وخاصة الذين يشترون العقارات خارج الكويت بالدولار، فكانوا يدفعون 280 فلساً للدولار والأن 305 فلساً للدولار، لذلك عليهم وعلى المستثمرين الجدد أن يحرصوا على التوجه إلى اليورو أو العملات المحلية التي يشترون بها العقارات.

لركض من شمال الكويت إلى جنوبها «طيران الجزيرة» راع رسمي لفعالية RunKuwait

الآخر الذي يشهد جريا لمسافة 27 كيلومترا من منتزه الخيران اتجاها الى الحدود الجنوبية للكويت، الى خط النهاية. وأوضح نائب الرئيس لشؤون التسويق والمنتج في شركة طيران الجزيرة، د.محمد بركات، أن رعاية فعالية الكويت للركض على مسافة 230 كيلومترا، خيار واضح للشركة، بهدف تمكين الشباب الرياضي، وتشجيع أفراد المجتمع على اعتماد نمط حياة صحي، من أجل حصولهم على النتائج الإيجابية في كل مرحلة من مراحل حياتهم.

مسافة 30 كيلومترا من مبنى مؤسسة البرترول الكويتية بشاطئ الشويخ الى فندق الجميرة بالمسيلة، فضلا عن إتاحة الفرصة لعموم الجمهور للمشاركة في الرض على مدى 10 كيلومترات من أبراج الكويت وصولاً إلى مارينا مول. وبالضبط قديماً، يشهد اليوم الرابع من الحدث 93 كيلومترا من فندق الجميرة بالمسيلة الى القرب من منتزه الخيران، مروراً باليوم الخامس الذي سيكون تكملة للـ 93 كيلومتر نظراً انه المسافة طويلة وصعبة ان تنتهي بيوم واحد، وبقيّة اليوم خصصت لراحة المتسابقين ومنحهم الطاقة، قبل الوصول إلى اليوم



د.محمد بركات ويوسف الفخامي بعد توقيع اتفاقية الرعاية

أعلنت شركة طيران الجزيرة، أول ناقل جوي من القطاع الخاص في الكويت والشرق الأوسط، رعايتها الرئيسية لفعالية RunKuwait، للركض، الأول من نوعه على مسافة 230 كلم من شمال الدولة إلى جنوبها، وحيث أن فعالية الرض طول المدى الذي طار انتظاره في الكويت، تبدأ في 8 أبريل 2017 وتنتهي في 13 أبريل 2017، وتهدف الفعالية لإظهار أهمية ومنعة العمل الشاق والمخاطرة والقدرة على تجاوز الحدود للوصول إلى قمة الأداء. وناشدت «طيران

استعرضت خلاله باقة من الحلول التكنولوجية المتكاملة «قوس النصر» تنظم مؤتمراً للقطاع التعاوني بالكويت



فريق عمل مجموعة قوس النصر

أقامت مجموعة قوس النصر لأجهزة الكمبيوتر المؤتمر الأول الخاص بالقطاع التعاوني في الكويت تحت شعار «بالتطوير التكنولوجي نحقق الامتياز»، وذلك بحضور ممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وكبرى الشركات العالمية Zebra وEpson والجمعيات التعاونية. وقد أطلع الحضور على أحدث الحلول التكنولوجية التي تساعد على الارتقاء وزيادة الإنتاجية ونمو أرباح المساهمين ومنافسة القطاع الخاص. وقام الرئيس التنفيذي للشركة عدنان محيي الدين الكوري بعرض وتقديم باقة من الحلول التكنولوجية المتكاملة في مجال الحاسب

الألي والتطبيقات وملحقاتها في القطاع التعاوني، كما تم عرض وتقديم الحلول الخاصة بأنظمة نقاط البيع وملحقاتها والأجهزة والطابعات المحمولة بتقنيات الحديثة، والبرامج من الخدمة الذاتية وبرامج التسليم وأجهزة بصمة العين.

وبرامج الصرف الأوتوماتيكي وبرامج الجرد الألي بتقنية RFID، وتقديم أنظمة كاميرات المراقبة الألمانية المتطورة (GRUNDING) المطابقة لمواصفات وزارة الداخلية، وأنظمة تتبع المركبات (GPS) وأجهزة بصمة العين.

معرض «إفرست العقاري المصري» يختتم فعالياته اليوم

عن العقار المصري المناسب، وأشار عبنة إلى العروض المقدمة حالياً وخلال فترة المعرض تعتبر فرصة كبيرة لمن يرغب في شراء العقار المصري، لافتاً إلى أن الشركات المشاركة في المعرض لها مكاتبة وسمعة كبيرة في السوق المصري وتقدم أفضل ما لديها من مشاريع وعروض ومساحات تناسب الجميع.

المشاريع السكنية والتجارية والاستثمارية في مصر. ولفت عبنة إلى أن هذه الدورة من المعرض تقدم مجموعة كبيرة من المشاريع العقارية منها شقق سكنية وقلل تاون هاوس وقلل كاملة وشاليهات وعقارات تجارية وسياحية بمختلف مساحاتها، مشيراً إلى أن المعرض يلبي طلبات جميع الشرائح الباحة

المنظمة للمعرض هشام عبنة ان المعرض حقق حتى الآن إقبالاً ملحوظاً من قبل المهتمين بالسوق العقاري المصري، داعياً المستثمرين العقاريين ومن يرغب في شراء عقار في مصر أن ينتهز الفرصة ويقوم بزيارة المعرض للاستفادة من العروض المقدمة من قبل الشركات المشاركة والتي تقدم أكبر قدر ممكن من

يختتم معرض إفرست العقاري المصري اليوم فعالياته، ويقدم مجموعة كبيرة من الشركات المصرية المشاركة في المعرض مجموعة كبيرة من المشاريع العملاقة والتي تناسب كل الشرائح في السوق الكويتي من كويتيين ومصريين. وأوضح رئيس مجلس إدارة شركة إفرست الشركة

«فلاي دبي» تجدد شراكتها مع «ريكارو» لتصنيع مقاعد بوينغ ماكس 8



غيث البتيت ومارك ميل

وقعت شركة فلاي دبي على هامش معرض التصميمات الداخلية للطائرات في هامبورغ اتفاقية مع شركة ريكارو المتخصصة في توريد مقاعد الطائرات لتصنيع مقاعد طائراتها من طراز بوينغ 737 ماكس والتي ستبدأ الناقلة في تسليمها اعتباراً من منتصف العام الحالي. وبذلك جددت الناقلة شراكتها طويلة الأمد مع ريكارو التي اشتهرت بتصنيع مقاعد الدرجة الاقتصادية CL3710 والتي تعد من بين الأكثر مبيعاً على مستوى العالم. وبعد نجاحها في توفير منتجات عالية الجودة للناقلة من خلال تصنيعها لمقاعد طائرات كامل اسطول فلاي دبي والبالغ 58 طائرة من طراز بوينغ 737 الجيل الجديد والتي تمتاز بتصميمها الاقتصادي الانيق، جددت الناقلة تعاونها مع الشركة العالمية لتزويدها بمقاعد جديدة للطائرة بوينغ 737 ماكس وتعكس وصول الناقلة الى مرحلة النضوج في كامل أسواقها التي تخدمها والتي تمتد من براغ غرباً إلى بانكوك في شرقاً، وتعقباً على هذه الاتفاقية، قال الرئيس التنفيذي لفلاي دبي غيث البتيت: اختار شركة تصنيع مقاعد الدرجة الاقتصادية الذي قمنا به مع انطلاق الشركة في عام 2008 أثبت أننا نسير في الاتجاه الصحيح. تصميم مقاعد الدرجة الاقتصادية الثوري من ريكارو وساهم في تقليل وزن الطائرة وبالتالي خفض استهلاك الوقود الأمر الذي انعكس على الركاب من خلال توفير خدمات بأسعار مقبولة للجميع دون أن نتخلى عن معايير الراحة لمسافريننا.